محاضرات مقياس مجتمع المعرفة

مقياس مجتمع المعرفة

السنة الأولى ماستر
علم الاجتماع التنظيم

مجتمع المعرفة

الدكتورة مشري سميرة

2024/2025

قائمة المحتويات

وحدة 7

مقدمة 9

I-المحاضرة الأولى: مفهوم المعرفة 11

آ. مفهوم المعلومات:.....11

ب. مفهوم المعرفة:.....11

پ. مجتمع المعلومات:.....12

ت. مفهوم مجتمع المعرفة:.....12

II-المحاضرة الثانية: من مجتمع المعلومات نحو مجتمع المعرفة 15

آ. أسباب ظهور مجتمع المعلومات:.....15

ب. خصائص مجتمع المعلومات:.....15

پ. قطاعات مجتمع المعلومات:.....16

ت. التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة:.....16

ث. مبادئ الوصول إلى المعلومات داخل مجتمع المعرفة:.....16

ج. الأبعاد المختلفة للمعلومات داخل مجتمع المعرفة:.....17

III-المحاضرة الثالثة: الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعرفة وسماته: 19

آ. أسباب ظهور مجتمع المعرفة:.....19

ب. خصائص مجتمع المعرفة:.....19

پ. تصنيفات للمعرفة:.....20

ت. متطلبات مجتمع المعرفة:.....21

ث. مؤشرات مجتمع المعرفة:.....21

IV-المحاضرة الرابعة: التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة 25

آ. التعليم العالي ودوره في بناء مجتمع المعرفة.....25

ب. أهمية جودة التعليم العالي.....25

پ. دور الجامعة في ظل مجتمع المعرفة.....26

ت. وظيفة التعليم العالي في ظل مجتمع المعرفة.....26

ث. ركائز فعالية الجامعة في ظل التوجه نحو مجتمع المعرفة.....27

V-المحاضرة الخامسة: البحث العلمي وجودة التعليم العالي 29

آ. تعريف البحث العلمي:.....29

ب. خصائص البحث العلمي:.....29

پ. أنواع البحث العلمي:.....30

ت. مواصفات وشروط البحث العلمي الجيد:.....30
ث. معايير الجودة في البحث العلمي.....31
ج. معوقات وأسباب افتقاد البحوث العلمية لمعيار الجودة:.....31
قائمة المراجع 33
مراجع الأنترنيت 35

وحدة

تحديد طبيعة مفهوم مجتمع المعرفة وتبيان أهمية المعرفة في تكوين المجتمعات؛
تمكين الطالب من التعرف على مرتكزات مجتمع المعرفة؛
توضيح العلاقة بين التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة؛
توضيح واقع العالم العربي من مجتمع المعرفة.

مقدمة

مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي اكتسحت فيه المعلومة جميع الميادين والمجالات وأصبحت مقياس تقدم الدول وازدهارها. وعليه ينتقل المجتمع من المجتمع الصناعي على مجتمع المعرفة من خلال كونه يسهم بشكل فعال في إنتاج المعرفة وتطويرها وكذا حسن استخدامها وتطبيقها في شتى المجالات الحياتية؛ وليس مجرد الاستفادة منها فقط.

فالمعرفة هي دعامة أساسية لكل مشروع من مشاريع التخطيط والتنمية والتنمية المستدامة في الدول، حيث أصبح يقاس تقدم الدول اليوم بمعايير القدرة على إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها، فأصبح بذلك من يمتلك المعلومة يمتلك القوة، خاصة بتحول الاقتصاد الحديث إلى إقتصاد يقوم على معيار صناعة المعرفة وتطويرها بما يحدد هوية المجتمع وصورته وفلسفته بين بلدان العالم.

لذا كانت الحاجة في استخدام وتوظيف المعرفة في دعم واتخاذ القرارات السليمة في مختلف الجوانب الحياتية، لذا فهو يساعد في تطوير وتنمية البنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المجتمعات، وذلك باستخدام المعرفة كإحدى مقومات تقدم الدول.

إن نمو مجتمع المعرفة اليوم هو استجابة قوية لما جاءت به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وما توصلت إليه البشرية في ميدان البحث العلمي بفعل تنامي وزيادة المؤسسات والفاعلين الذي يعتمدون بصورة كلية على المجال المعرفي؛ والذي لم يعتبر حكرا على قطاع بعينه، أو أفراد محددين بل أصبحت المعرفة متاحة للجميع عن طريق التعلم الذاتي والمستمر.

I المحاضرة الأولى: مفهوم المعرفة

لقد شهدت بداية الألفية الثالثة عدة مفاهيم نتيجة تفاعل ثورة المعرفة وتكنولوجيا الاتصالات، ومن أبرز ملامحها ظهور مجتمع المعرفة، والذي أفرز بدوره مفاهيم حديثة تتناسب ومتطلبات هذا المجتمع.

آ. مفهوم المعلومات:

تشكل المعلومات التدرج الموالي للبيانات فهي محصلة لمجموعة من العمليات التي تستهدف تحويل البيانات من الصورة الخامة إلى الصورة التي تكتسب المعنى والمعلومة مشتقة من المصدر (ع ل م). ومن المعاني المشتقة من هذا المصدر ما يتصل بالعلم، أي إدراك طبيعة الأمور، والمعرفة أي القدرة على التمييز، وهي مشتقة أصلا من اللاتينية وكانت تعني عملية الإتصال أو ما يتم إيصاله أو تلقيه، أما اصطلاحا فهناك تعريفات متعددة لمفهوم المعلومات منها:

تعرف على أنها: "مجموعة من البيانات المعالجة والمؤطرة والمنظمة والمترابطة والمعدة للإستخدام واتخاذ القرارات".

وتعرف أيضا بأنها: "البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف أو لإستعمال محدد لأغراض اتخاذ القرارات".

ب. مفهوم المعرفة:

يعد مفهوم المعرفة من المفاهيم المتشعبة في عدة تخصصات علمية وميادين بحثية كثيرة. حيث نجد تعريفها في اللغة تُعد المعرفة مصدراً للفعل (عَرَفَ) ، وهي ضد النكرة، وجمعها (معارف)، أما في الفلسفة فهي تعني: إدراك الشيء على ما هو عليه، يُقال : يعرفه حق المعرفة: أي يعرفه جيداً، وتعني معرفة الذات: تفهم الشخص لطبيعته، أو قدراته، أو حدوده، ووعيه بالمميزات والخصائص المكونة لذاته، فالمعرفة تعني الفهم، الإدراك والتعلم.

أما من الناحية السوسيولوجية فهي تعني ما يتكون لدى الإنسان من مفاهيم، ومعتقدات، وأحكام وتصورات تتعلق بكل ما يحيط، ويتصل به بسبب محولاته المتكررة لفهم ما يدور حوله من ظواهر. والمعرفة ترتبط بحالة أو واقع أو جانب أو مشكلة معينة، واستنادا إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عنها والمتصلة بها، ولذلك فإن المعرفة ذات علاقة مباشرة بكل من البيانات والمعلومات التي تتيح الوصول إلى المعرفة.

أما المعرفة التنظيمية فتشير إلى ما تملكه المنظمة في ذاكرتها التنظيمية من معلومات، وإلى العمليات العقلية في ذهن المديرين وبقية العاملين في المنظمة من إدراك وتعلم وتفكير وتسبيب، وبما يسهم في تكوين آراء واتجاهات وتوقعات تهيء في بيئة المنظمة، فهي جميع الوسائل التي نستخدمها المنظمة لاكتشاف سلسلة السلوك الممكن والذي ستتبع فعليا.

كما نجد أنها تعرف على أنها على أنها الحافز للعمل والتي تجعل الأفراد مدركين لإمكانياتهم وكيف يمكن لهم تحقيقها، وأن المعرفة التطبيقية هي ذلك النوع الضروري لأعمال حيث يستخدم في اتخاذ القرارات وإنجاز الأعمال.

ويمكن القول أن المعرفة التنظيمية هي تلك المعرفة المتضمنة لكل الادراكات والاساليب الفعالية التي يمكن من الاستغلال الحسن للمعلومات داخل التنظيم وتوظيفها لأجل ت

- الفرق بين المعلومات والمعرفة:

تنتج المعرفة من خلال الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم حيث يتم تلقي المعلومات ومزجها بما تدركه الحواس، ومقارنتها بما تختزنه العقول من واقع الخبرات وسابق المعارف، ثم يطبق هذا المزيج ما بحوزة الفرد من أساليب الحكم على الاشياء وصولا إلى النتائج أو القرارات أو استخلاصا لمفاهيم جديدة أو ترسخا لمفاهيم سابقة.

المعرفة = المعلومات + المحاكمة العقلية

جسيد المعرفة والتعامل مع مختلف عملياتها بكفاءة.

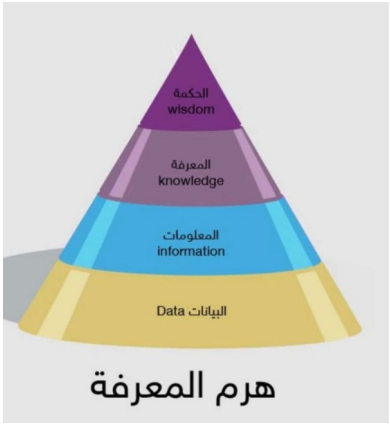

صورة1 صورة 1: هرم المعرفة

مكونات هرم المعرفة

ب. مجتمع المعلومات:

مصطلح جديد ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين وبدأت كثير من الدول تسعى إلى بلوغه، وقد مرت الحياة الإنسانية بأكثر من مجتمع كان أولها:

1. المجتمع الزراعي؛
2. المجتمع الصناعي؛
3. مجتمع المعلومات

لذا فهناك العديد من التعريفات لمجتمع المعلومات نذكر منها:

- هو ذلك المجتمع الذي أعتمد أساسا على المعلومات وتقنيات المعلومات والتكنولوجيا الحديثة وأصبحت المعلومات فيه لازمة لكل فرد، وتعاظم دورها في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والاجتماعية.

-هو المجتمع الذي يعتمد أساسا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة إستراتيجية وكخدمة. كما أنها أيضا مصدر للدخل القومي ومجال للقوة العاملة.

- ويعرف أيضا على أنه المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال، أي أنه يعتمد على التكنولوجيا الفكرية، التي تظم سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة للمعلوماتية التي تقوم بإنجاز وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات.

ت. مفهوم مجتمع المعرفة:

هو مفهوم استخدم منذ السبعينات من القرن العشرين، وسنحاول سرد أهم التعريفات التي وردت في هذا المصطلح.

- يعرفه البنك الدولي على أنه: " المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات الحياة... إذ يحسن استعمال المعرفة في تيسير أموره وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة".

- أما تقرير التنمية الانسانية العربية 2003، فيشير إلى أنه: "ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا بنشر المعرفة

وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الانسانية بإطراد أي إقامة التنمية الانسانية".

- ويعرفه مصطفى عليان على أنه: "حالة من الامتياز الفكري والمعرفي والتقني ومن التقدم العلمي والبشري، الأمر الذي شجع بعض المختصين على وصفه بالثورة متعددة المعاني والاتجاهات". ويعرفه بعض المفكرين على أنه: "توافر مستويات عليا من البحث والتنمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال".

- كما يعرفه Grundstein Michel على أنه: " ذلك المجتمع الذي يعتمد أساسا على المعرفة الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة إستراتيجية وكخدمة وهي أيضا مصدر للدخل القومي" ...

وعليه يمكن اعتبار مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يتيح لأفراده حرية امتلاك المعلومات، ونقلها، وتخزينها، وتوظيفها وتبادلها لتحسين مستوى حياة الإنسان، وخدمته.

II المحاضرة الثانية: من مجتمع المعلومات نحو مجتمع المعرفة

إن مجتمع المعلومات يتركز أساسا على إنتاج المعلومة والحصول عليها واستغلالها في خدمة أهداف التنمية والتطوير، من خلال وضع آليات وإدارة انسيابها بواسطة بنية تحتية للمعلومات وشبكات الاتصال. ويمكن القول أن أهم عناصر قيام مجتمع معلومات مبني على قيمة المعرفة وإتاحة عادلة للوصول إلى المعلومات هي تنمية الإدراك البشري ومهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات. كما أعتبر العديد من الباحثين مجتمع المعلومات كوسط اجتماعي أفضل للمعلومات وهو مجرد مجتمع رأسمالي، تعتبر المعلومات فيه سلعة أكثر منها موردا عاما" أي أن المعلومات التي كانت أساسا متاحة بالمجان من المكتبات العامة والوثائق الحكومية أصبحت أكثر تكلفة عند الحصول عليها خصوصا بعد اختزالها في النظم المعتمدة على الحواسيب.

وحيث أن للإنسان في مجتمع المعلومات خصائص تميزه وتجعله متوافقاً في حياته مع مجتمع المعلومات ويمكن وضع خصائص إنسان مجتمع المعلومات كما يلي:

- متفرد وغير نمطي ليس صورة مكررة عن الآخرين.
- يمارس التفكير الناقد قادر على التعليم المستمر والذاتي الشامل.
- إنسان المستقبل، مبدع ومبتكر.
- إيجابي ومتعاون، قادر على المبادرة والتفكير الخلاق واتخاذ القرارات.

آ. أسباب ظهور مجتمع المعلومات:

- التطور الاقتصادي: بدأ الاعتماد في المجتمع الزراعي على المواد الأولية والطاقة الطبيعية، وفي المرحلة الثانية مرحلة المجتمع الصناعي، أصبح الاعتماد على الطاقة المولودة مثل الكهرباء والطاقة النووية، أما المجتمع ما بعد الصناعي فإنه يعتمد في تطوره بصفة أساسية على المعلومات والشبكات.
- التطور التكنولوجي: خلق مجتمع المعلومات أنماط جديدة من تقنيات الحاسوب والاتصالات والتي تشكل البناء القاعدي الذي يعتمد عليه في معالجة المعلومات وبثها بسرعة وبدقة وكذا ظهور تجارة المعلومات وظهور الكثير من الانماط والتقنيات الجديدة.

ب. خصائص مجتمع المعلومات:

يتميز مجتمع المعلومات حسب التقرير الدولي عن المعلومات الذي أصدرته اليونسكو عن العام 1998/1997 بعدد من الخصائص والملامح يوجزها التقرير في ثلاث خواص أساسية هي:

1. استخدام المعلومات كمورد اقتصادي مهم
2. انتشار استخدام المعلومات بين أفراد الجمهور العام
3. إمكان تطوير قطاع معلوماتي داخل النسق الاقتصادي

ب. قطاعات مجتمع المعلومات:

يرى مور Nick Moore أن قطاع المعلومات يتكون من المؤسسات التي تنتج المحتوى المعلوماتي أو أصحاب الملكية الفكرية والمؤسسات التي تقوم بتسليم المعلومات للمستهلكين، والمؤسسات التي تنتج الأجهزة والبرامج بتجهيز ومعالجة البيانات. يمكن تقسيم قطاع المعلومات إلى ثلاث قطاعات رئيسية على النحو التالي:

أولا. صناعة المحتوى المعلوماتي:

تتم هذه الصناعة عن طريق المؤسسات في القطاعين العام والخاص التي تنتج الملكية الفكرية عن طريق الكتاب والملحنين والفنانين والمصورين بمساعدة المحررين والمخرجين وهؤلاء يبيعون عملهم للناشرين والإذاعات والموزعين وشركات الإنتاج التي تأخذ الملكية الفكرية الخام وتجهزها بطرق مختلفة ثم توزعها وتبيعها لمستهلكي المعلومات.

ثانيا. صناعة وتسليم أو بث المعلومات:

إن القسم الثاني هو المعني بالتسليم، أي إنشاء وإدارة شركات الاتصال والبث التي يتم من خلالها توصيل المعلومات ، وهي تشمل شركات الاتصال بعيدة المدى، والشركات التي تدير شبكات التلفزيون الكابلي وشركات البث بالأقمار الصناعية، ومحطات الراديو والتلفزيون، بالإضافة إلى بائعي الكتب والمكتبات وشركات الإذاعة.

ثالثا. صناعة ومعالجة المعلومات:

تقوم هذه الصناعة على منتجي الأجهزة ومنتجي البرمجيات، ويتولى منتجي الأجهزة تصميم وصناعة وتسويق الحواسيب، وتجهيزات الاتصالات بعيدة المدى والالكترونيات، وهم يتمركزون في الولايات المتحدة وشرق آسيا. أما فئة منتجي البرمجيات فهي تقدم لنا نظام التشغيل Unix Dos. Windows كما تقدم لنا نظم حزم التطبيقات مثل معالجة الكلمات وألعاب الحاسوب.

ت. التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة:

هناك مجموعة من المبررات التي أدت إلى التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة والتي نوجزها في النقاط التالية:

- تعاظم دور المعرفة في النجاح المؤسسي، لكونها فرصة كبيرة لتخفيض التكلفة.
- العولمة التي جعلت المجتمعات العالمية الآن على تماس مباشر بوسائل سهلة وقليلة التكلفة في التواصل مثل الانترنت.
- إمكانية قياس المعرفة وتلمسها، حيث أصبحت غالبية المؤسسات قادرة على التماس أثر المعرفة في الأعمال التي تقوم بها.
- إدراك أسواق المال العالمية أن المعلوماتية والمعرفة بمثابة الرأسمال الفكري في المؤسسات وهي من ميزات التنافس.
- الطبيعة الديناميكية الموجودة في المعرفة والتي بإمكانها تغيير مكانة المعرفة.
- اختلاف طبيعة المعرفة كثير عن البيانات والمعلومات فضلا عن اختلاف نضم تفسيرها ونقلها.
- التعبير الواسع والسريع في احتياجات الزبون والتي جعلت الأنماط الإدارية التقليدية غير ملائمة لمواكبة التغيرات.

ث. مبادئ الوصول إلى المعلومات داخل مجتمع المعرفة:

إن شرعية حقوق الأفراد بمجتمع المعرفة مستدامة بحيث يدعو إلى استخدام المعلومات والمعرفة بشكل حر ويتمثل التحدي الذي يواجه مجتمع المعرفة اليوم في تأمين قنوات مفتوحة تسمح بالنفاذ إلى المعلومات وتوفير قواعد أمنة ومتينة يتحرك الفرد على أساسها وهذا ما يستدعى المجتمع الدولي من الالتزام بها والعمل على تعزيزها وفقا للقيم والقواعد التالية:

- المعرفة هي إرث إنساني، وملك للجميع ويجب أن تكون متاحة ومتوفرة للكل باعتبار المعرفة منبع ومخزن العلم والمعلومات لذ لابد من أن يكون النفاد إليها متاحا أمام أفراد المجتمع، والحد من هذه العملية بحجة الملكية الفكرية واحترام براءات الاختراع، يجب أن يقتصر على حالات معينة ومحددة، ذلك إن حماية هذه الملكيات تتعارض مع مصلحة المجتمع باعتبار أن المعرفة ملك عام، ويجب أن يتقدم نفاد المجتمع إلى

المعلومات على حماية مصالح الفرد.

• النفاذ إلى المعلومات يجب أن يكون متاحا أماما لأجيال الحاضرة والمستقبلية في كل زمان ومكان وبشكل عادل بين الجميع، وتنطبق هذه القاعدة على أوجه المجتمع كافة ولا تقتصر على حقل المعرفة فحسب فوحده النفاذ الحر إلى المعرفة والمعلومات يؤدي إلى مشاركة ديمقراطية فعلية في الحياة العامة، ويعزز التجديد والإبداع في شتى المجالات.

• ردم الهوة الرقمية التي تفصل بين الأفراد والتي تقسمهم إلى قسمين أحداهما قادرة على النفاذ إلى وسائل إعلام جديدة وأخرى محرومة من الامتيازات، لذ وجب العمل على جعل النفاذ إلى وسائل الإعلام التقليدية والحديثة متاحة للجميع.

• لكل فرد الحق في النفاذ إلى المعلومات ووسائل الاتصال.

• احترام خصوصية الفرد في مجتمع المعرفة والذي يضمن له حقه بالخيار بين المشاركة الفاعلة في المجتمع والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة فيه وبين القرار بالإجماع عن ذلك، فكل فرد يتمتع بحق في اختيار الوسيلة التي يرغب بالتواصل من خلالها وضمان حق الجميع في الوصول إلى المعلومات.

ج. الأبعاد المختلفة للمعلومات داخل مجتمع المعرفة:

أصبح للمعلومات أبعاد مختلفة ومتشابكة داخل مجتمع المعرفة مما استوجب استغلالها حتى لا تظل تعيش على هامش المجتمع المعرفي، ومن أهم هذه الأبعاد ما يلي:

• البعد الاقتصادي: إذ تعتبر المعلومات في مجتمع المعرفة السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي من أجل خلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد.

• البعد التكنولوجي: إذ أن مجتمع المعرفة يعرف انتشار كبير في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات والتي تطبق في مختلف مجالات الحياة، مما يستدعي ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية و تكييفها حسب الظروف الموضوعية لكل كيان مؤسسي سواء فيما يتعلق بالعتاد أو البرمجيات، كما يجب توفير البنية اللازمة من الوسائل التقنية وجعلها في متناول الجميع.

• البعد الاجتماعي: وهو الثقافة المعلوماتية داخل المجتمع و زيادة أهمية المعلومات ودورها في الحياة اليومية للإنسان والمجتمع، ولذا قد نشهد ولادة فاعل بشري جديد إلا وهو الإنسان العددي الذي ينتمي إلى عمال المعرفة الذين يقلصون الفجوة بين العمل الذهني و العمل اليدوي إذ لا فاعلية في العمل من غير معرفة.

• البعد الثقافي: ويعني إعطاء أهمية للمعلومة داخل مجتمع المعرفة إذ أن الاهتمام بالقدرات الإبداعية له للأشخاص، بالإضافة إلى حرية التفكير والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين مختلف طبقات المجتمع يساهم في نشر الوعي في الحياة اليومية للفرد داخل المؤسسة.

• البعد السياسي: وهو اشتراك الأفراد في اتخاذ القرار بطريقة عقلانية مبنية على استعمال المعلومة، وهذا لا يحدث إلا بحرية تداول المعلومات بمعنى الديمقراطية والعدالة والمساواة وإقحام الجمهور في عملية اتخاذ القرار.

III المحاضرة الثالثة: الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعرفة وسماته:

آ. أسباب ظهور مجتمع المعرفة:

هناك مجموعة من الأسباب ساهمت في ظهور مجتمع المعرفة نلخصها في النقاط الآتية:

- التقدم في مجال التقنيات الحديثة، بحيث أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة وتحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد قائم على الجهد العضلي و العمل إلى اقتصاد قائم على الجهد الذهني والمعرفة.
- التطور الاقتصادي طويل المدى والذي كان من أهم دعائم مجتمع المعرفة بما فيه من معلومات وشبكات الانترنت الحاسبات، ونقل البيانات ونظم الاتصالات، والبرمجيات.
- التطور الكبير للعولمة وما عرفته من تدفق في التقنيات والاقتصاد والمعرفة والأفكار عبر الحدود وبين مختلف الدول.
- التفاعل بين التقدم في مجال التقنيات الحديثة والعولمة بحيث أدى هذا إلى ربط العالم بعضه البعض بصورة مذهلة وتحركت رؤوس الأموال بين الدول و انتقلت الشركات من بلدانها الأصلية إلى بلدان أخرى.
- الأحداث العالمية التي ظهرت في العالم بأسره وخاصة في الدول الغربية و التي تعد عامل جديد من عوامل التغيير في المجتمع وأدت إلى ظهور مجتمع المعرفة.

ب. خصائص مجتمع المعرفة:

يتسم مجتمع المعرفة بعدد من السمات منها ما يلي:

1. الانفجار المعرفي: يتسم مجتمع المعرفة بتوافر وتشجيع مستوى عالي من التعليم والنمو المتزايد في قوي العمل التي تملك المعرفة وتحقق سرعة الابتكار والتجديد والتطوير، كما يتسم بالاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك للمعلومات وامكانية اعادة صياغتها وتشكيلها أو تحويلها إلى خطط تنظيمية معقدة، بالإضافة إلى استغلال مراكز للبحوث الموجودة بالمجتمع بحيث تكون قادرة على إنتاج المعرفة على نطاق واسع وبشكل يحقق الاستفادة الشاملة من الخبرات المتراكمة بالمجتمع.

2. سرعة الاستجابة للتغير: يتسم مجتمع المعرفة بتحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني بعيدا عن أدوارها التقليدية بحيث تمارس دور الهيئات (الذكية) التي تحقق السرعة والدقة في اكتشاف وعرض التيارات والاتجاهات السلبية والايجابية داخل المجتمع التي تهدده بالفشل، وقد تحوله بعيدا عن أهدافها، كما يتسم مجتمع المعرفة بتغير طبيعة الوظيفة والعمل حيث به مفاهيم متطورة مثل الجامعة الافتراضية والعيادة التي تقدم استشارات والعلاج عن بعد، والتجارة الالكترونية والعمل في المنزل على أن تكون أعلى مستوى من الجودة والكفاءة.

3. التطور التكنولوجي: إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الأساليب والنظم المقدمة تلعب الدور الرئيس في مجتمع المعرفة، فهي تساعد على قيام مجتمع المعرفة وتدعم خصائصه ومقوماته، حيث يتسم مجتمع المعرفة بسرعة اكتساب القدرات والمعارف الجديدة، بالإضافة إلى توافر نمط من التكنولوجيا

الأحدث والأحسن أداء والأرخص سعرا والأصغر حجما والأخف وزنا والأكثر تقدما وتعقيدا التي تتطلب نموا متزايدا في القدرات البشرية التي تضم العلماء والمطورين والتقنيين، إن مجتمع المعرفة هم مجتمع قادر على إنتاج البرمجيات (أشكال المعرفة المختلفة) وليس فقط استخدام أو حتى إنتاج المعدات الصلبة أو الأجهزة التي تستخدم في الحصول على المعرفة.

4. إنهيار الفواصل الجغرافية والتنافس في الوقت: التنافس في عاملي الوقت والعمل في كل من مواقع مجتمع المعرفة هو السمة الأبرز له، ولا توجد به حدود زمنية أو فواصل جغرافية لتوفير الخدمات والمنتجات.

ب. تصنيفات للمعرفة:

ارتبط تصنيف المعرفة في كثير من الأحيان بالتخصصات العلمية، والمدارس الفكرية، وهو مايجعل لها تصنيفات عدة ومتعددة، فحسب تقسيم شيلر لها فهي نوعان يسمي الأول منها بالمعرفة المصطنعة وهي تتضمن الأساطير والخرافات إلى جانب المعرفة المتضمنة في اللغة الفلكلورية الطبيعية ثم المعرفة الدينية إضافة إلى الأشكال الأولية للمعرفة الصوفية والمعرفة الفلسفية الميتافيزيقية والمعرفة الوضعية ثم المعرفة التكنولوجية، أما النوع الثاني فيعرف بالمعرفة الطبيعية إلى حد ما وهي معارف لا تكون صادقة أو ثابتة.

ثم أن هناك تصنيف آخر يصنفها إلى معرفة اجتماعية أولية التي تنشأ عبر الخبرة الشخصية نتيجة للتكرار، وكذا معرفة عامية تابعة من العواطف والأحاسيس لا العقل، في حين نجد المعرفة المصطنعة التي تتفق مع ما جاء في تصنيف شيلر لها، ثم تأتي المعرفة الضارة التي تتجسد في الادعاء والتلفيق والانتحال والدهاء، ثم المعرفة المتجسدة في الإفساد والأضرار الناتجة عن سوء استخدام التقنيات، وأخيرا المعرفة الفلسفية والتي تعتبر امتدادا لسلطات المعرفة العامية.

لقد حدد سبندر Spender عدة أنواع للمعرفة، فنجد منها المعرفة التنظيمية وهي معرفة صريحة واضحة تتجسد في الحقائق والنظريات والمفاهيم التي تعلمها الفرد أو تم اكتشافه لها عن طريق الخبرة، ثم المعرفة الموضوعية وهي معرفة ضمنية مشتركة، وتأتي المعرفة الآلية المكتسبة من خلال المهارات والمواهب والآراء الشخصية النابعة عن التفاعل، وأخيرا المعرفة التجميعية هي معرفة ضمنية تتمثل بمعرفة الجماعة.

كما أن هناك من يصنفها في ثنائيتين، فنجد منها المعرفة العامة والتي تنتج كمحصلة لمعالجة كمية كبيرة من البيانات فهي تتسم بطبيعة ديناميكية محتواها متغير باستمرار، كما نجد نوع آخر من المعرفة وهو المعرفة الشخصية التي ترتبك بالفرد الواحد وهي على ارتباط كبير بإمكانيات بالعقل البشري للفرد وكذا درجة الذاكرة التي يمتلكها.

ثم أن البيلاوي بدوره قدم هو الآخر تصنيف للمعرفة يختلف نوعا ما عن التصنيفات السابقة حيث إنه قد حصرها في نوعين فالنوع الأول هو المعرفة الداخلية وتشير هذه المعرفة إلى تلك التي تنتج من أنشطة وتفاعلات الأفراد فيما بينهم وكذلك تفاعلهم وعلاقاتهم بعناصر البيئة الخارجية المحيطة بهم ونتائجها وتأثيراتها. أما النوع الثاني فهو المعرفة الخارجية وهذا النوع من المعرفة يتضمن المعرفة التي يستمدها الأفراد العاملون أو المنظمة نفسها من مصادر خارجية توجد في البيئة المحيطة بها.

ومما سبق يمكن تصنيف المعرفة إلى:

- المعرفة التنظيمية:

المعرفة التنظيمية هي معرفة متخصصة داخل التنظيمات المختلفة، فالمنظمات اليوم تحوز على كم كبير من المعارف التي تحتاجها والتي يمكن حتى أن تولده في ظل بيئة احتدمت فيها التنافسية وانتقل فيها العالم من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد الوفرة.

- والمعرفة التنظيمية تشير إلى ما تملكه المنظمة في ذاكرتها التنظيمية من معلومات، وإلى العمليات العقلية في ذهن المديرين وبقية العاملين في المنظمة من إدراك وتعلم وتفكير وتسبيب، وبما يسهم في تكوين آراء واتجاهات وتوقعات تهيئ رؤية دقيقة عن بيئة المنظمة ونوع الاختيار الاستراتيجي المعزز لبقائها، فهي إذا جميع الوسائل التي تستخدمها المنظمة لاكتشاف سلسلة السلوك الممكن والتي ستتبع فعليا.

- كما أشار بيكلي وكورتر Bukley and Corter إلى أن المعرفة التنظيمية هي الحافز للعمل والتي تجعل الأفراد مدركين لإمكانياتهم وكيف يمكن لهم تحقيقها، ويضيفان أن المعرفة التطبيقية هي ذلك النوع الضروري للأعمال حيث تستخدم في اتخاذ القرارات وإنجاز العمال.

ويمكن تحديد أنواع المعرفة التنظيمية إلى عدة تصنيفات وذلك من خلال ما قدمه المختصين في الموضوع حيث نجد منها ما يلي:

• لقد حدد سبندر Spender عدة أنواع للمعرفة وهذه الأنواع تتقاطع بدرجة كبيرة مع الدراسات الخاصة بالتنظيمات وهذه الأنواع هي:

- المعرفة التنظيمية الصريحة: وهي معرفة صريحة واضحة تتجسد في الحقائق والنظريات والمفاهيم التي تعلمها الفرد أو تم اكتشافه لها عن طريق الخبرة.

- المعرفة الموضوعية: هي نوع من المعرفة يتم تقاسمه بين أفراد المنظمة أي المعرفة الضمنية المشتركة.

- المعرفة الآلية: وهي معرفة يكتسبها الفرد خلال العملية وهي تتجسد من خلال المهارات والمواهب والآراء الشخصية كنتيجة ومحصلة للتفاعلات القائمة.

- المعرفة التجميعية: هي معرفة ضمنية تتمثل بمعرفة الجماعة.

كما أضاف أيضا سبيندر Spender تصنيفا آخر للمعرفة ارتكز فيه على أفكار شستر برنارد C. Bernard في نظرته للمنظمة كنظام اجتماعي يقوم على التعاون بين الفرد والمنظمة، حيث نظر إلى المعرفة من منظور اجتماعي مشيرا إلى أنها حصيلة للتفاعل بين الفرد والمجتمع حيث ميز في هذا الصدد بين أربعة أنماط من المعرفة وهي:

- المعرفة الواعية Conscious Knowldge : وهي عبارة عن معرفة فردية وصريحة تتجسد في الحقائق والمفاهيم والأطر والنظريات التي يمكن للفرد تعلمها واكتشافها.

- المعرفة الموضوعية Objective Knowldge : وهذا النوع من المعرفة تتقاسمه الجماعة داخل المنظمة والقسم يكونها معرفة صريحة.

- المعرفة الآلية Automatic Knowldge : وهذا النوع من المعرفة يكتسبه الفرد من خلال العمل وتراكم الخبرات التي اكتسبها من خلال أدائه لالتزاماته، فهذا النوع من المعرفة يتميز بكونه معرفة ضمنية تتجسد في مختلف المهارات الفنية والمواهب والآراء الصادرة من الأفراد.

- المعرفة الجماعية Collective Knowledge : في المعرفة الضمنية الموجودة لدى الجماعة وتتميز بكونها معرفة اجتماعية كامنة.

في الأخير نصل إلى نقطة مهمة وهي ضرورة الوقوف على العديد من القضايا التي ترتبط بمنظمات المعرفة كنوع جديد من المنظمات الذي يشتغل بصورة أساسية بمورد المعرفة، كما يجب الإشارة أيضا إلى أن الاهتمام بمجال منظمات المعرفة لازال بحاجة ماسة للمزيد من الجهود لأجل التحكم في مداخل ومخارج الموضوع.

ت. متطلبات مجتمع المعرفة:

إن التوجه نحو هذا النمط من المجتمعات ليس بالأمر العبثي الذي قد يعتقده البعض حيث لا تكفي الشعارات واللافتات لأجل بلوغ مرحلة مجتمعات المعرفة، إن أبسط ما يتطلبه هذا المجتمع هو إشاعة المعرفة بين أفراده، وعلى العموم هناك مجموعة من المتطلبات التي يقوم عليها مجتمع المعرفة ما يلي:

1. إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح الذي يتم في حدود القانون.
2. النشر الكامل للتعليم راقي النوعية في جميع مستوياته مع ضرورة إعطاء عناية خاصة للتعليم العالي والتعليم المستمر مدى الحياة.
3. توظيف العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير الثقافي في جميع النشاطات المجتمعية.
4. التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية وقصد إقامة دعائم هذا المجتمع على نحو صحيح يجب العمل بكل موضوعية على رصد المعيقات التي تحول دون بلوغ المجتمع هذه المرحلة ومن ثم تصحيح هذه الاختلالات.

ث. مؤشرات مجتمع المعرفة:

هناك تنوع على مستوى المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مجتمعات المعرفة، ومدى بلوغ أي مجتمع لهذه المرحلة، وهذه المؤشرات تتراوح بين ما هو علمي واجتماعي ثقافي وسياسي واقتصادي وحتى تكنولوجي ويمكن الوقوف عند هذه المؤشرات كالتالي:

• مؤشرات علمية:

هذا النوع من المؤشرات يرتبط بحجم الإنتاجية العلمية والتفوق العلمي الذي يحوزه المجتمع، ويمكن أن ترتبط به المؤشرات التي يمكن من خلال قياس هذا المتغير وهي:

- عدد الأبحاث الأولية وعدد الأبحاث المتقدمة.
- عدد العلماء والمهندسين العاملين في الأبحاث التي تستهدف تطوير المجتمع.
- حجم الإنفاق على البحث العلمي مقارنة بالناتج الإجمالي.
- عدد براءات الاختراع المسجلة في المجتمع والتي يحصل عليها العلماء.

- حجم التواصل الفعلي والمتوقع بين الأبحاث والتنمية المجتمعية ومدى دعم السلطات والحكومات للبحث العلمي وتبني نتائجه.
- عدد الكتب العلمية المترجمة من لغات مختلفة إلى لغة المجتمع الأصلية.
- تنوع التخصصات العلمية والتكنولوجية.

• مؤشرات تكنولوجية:

ترتبط هذه المؤشرات بالتكنولوجيا الحديثة لا سيما ما تعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء تعلق الأمر بناحية إنتاجها أو استخدامها ومن أبرز المؤشرات في هذا الصدد ما يلي:

- وجود نسبة أرباح إنتاجية عالية وبالأخص في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات.
- ظهور وازدهار صناعات جديدة مرتكزة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على غرار وسائل الإعلام المتعددة التجارة الإلكترونية الصناعة القائمة على الشبكات وغيرها.
- مؤشر عدد الهواتف الثابتة والنقالة المستخدمة من قبل أفراد المجتمع واتساع شبكات الاتصالات من حيث معدل تدفق البيانات من خلالها.
- مؤشر عدد الحواسيب ومستخدمي الانترنت وحيازة الأجهزة الإلكترونية مثل الفاكس والهواتف وغيرها المستعملة من طرف الأفراد والمؤسسات والجماعات.
- عدد تراخيص استخدام التكنولوجيا المستوردة منها أو المصدرة وحجم صادرات منتجات التكنولوجيا. مدى توفر البنية التحتية لمجتمع المعلومات، ومدى تأهل الأفراد والأسواق مع النقلة النوعية لمجتمع المعلومات.
- مؤشر عدد وسائل الإعلام الجماهيري المستخدمة من أجهزة راديو وتلفزيونات وصحف ومجالات محلية بالإضافة إلى وسائل الإعلام العالمية كوكالات الأنباء العالمية والبرامج التلفزيونية المستوردة.
- مؤشر تصفح المواقع الإخبارية أو الطبعات الإلكترونية للصحف عبر الانترنت.

• مؤشرات اجتماعية ثقافية:

وهذه المؤشرات على صلة وارتباط بالنمو الحاصل في الجانب العلمي والثقافي لدى أفراد المجتمع، ويمكن الوقوف عند هذه المؤشرات كالتالي:

- بروز الوعي المعرفي لدى أفراد المجتمع، ويتجلى من خلال توجه الجميع للحصول على المزيد من المعلومات والمعارف والخبرات والمهارات في شتى المجالات وعدم التفوق في تخصص بعينه.
- ضرورة إتاحة فرصة الحصول على المعلومات والمعارف بالنسبة لجميع الأفراد في المجتمع كحق من حقوق المواطنة انطلاقا من مبدأ "المعرفة للجميع" حيث إنها ليست حكرا لفرد دون آخر، ويتجلى هذا في انتشار مراكز عقد الدورات التدريبية لجميع الأفراد في كل مكان وفي كل التخصصات التي يحتاجها مجتمع المعرفة كالتدريب على الحاسب الآلي واللغات الأجنبية وغيرها.
- الارتفاع في مستوى معيشة الأفراد، ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع.

• مؤشرات اقتصادية:

ترتبط المؤشرات الاقتصادية بجانب النمو الاقتصادي في مجتمع ما، وتتجلى هذه المظاهر في التالي:

- اعتبار المعلومات والمعرفة بأنها السلعة أو الخدمة الرئيسية، وأنها هي مصدر القيمة المضافة، حيث تصبح المعرفة والموارد البشرية المتعلقة والمتدربة من أهم موارد الإنتاج.
- إنجاز الأفراد لجميع الأعمال تكنولوجيا عن طريق الحاسوب والانترنت أي تحويل جميع القطاعات والمصالح إلى قطاعات ذكية.
- السرعة في إنجاز الأعمال والقضاء على البيروقراطية مع انخفاض تكاليف الإنجاز من خلال الاعتماد بصورة أكبر على الحاسبات الآلية كبديل عن الأفراد.

• مؤشرات سياسية:

هذا النوع من المؤشرات يرتبط بمدى انتشار الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، ومدى معرفتهم الدقيقة بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم، ويمكن الوقوف عند هذه المؤشرات من خلال التالي:

- سيادة وانتشار الثقافية والوضوح السياسي بين الحاكم والمحكوم الأمر الذي يساعد على نشر الحرية الفكرية وحرية إبداء الرأي والإرادة القوية، والقضاء على الفساد والانحراف، وسيادة روح المواطنة والولاء والانتماء.
- تعزيز الإصلاح السياسي الهادف إلى التحول من الشمولية السلطوية ومن القهر السياسي إلى الديمقراطية وممارسة الحريات.
- بعد تحقيق المجتمع للثقافية وهذا الإصلاح المنشود يشترك جميع أفراد المجتمع في صناعة القرارات الإستراتيجية والمصيرية لهم.

معيقات بلوغ مجتمع المعرفة:

هناك العديد من المعيقات التي تحول دون بلوغ مستوى مجتمعات المعرفة وهي عديدة ومتنوعة وقد توجد في أي مجتمع بنسب متفاوتة خصوصا المجتمعات النامية، وتعد عملية تذليل هذه المعيقات في حد ذاتها

من متطلبات إقامة دعائم مجتمع المعرفة، ويمكن تعديد هذه الصعوبات في النقاط التالية:

أ- معوقات تكنولوجية:

- عدم القدرة على مواكبة التطور التكنولوجي السريع، مما يزيد حدة الفجوة التكنولوجية داخل بعض المجتمعات. - تنامي الاحتكار التقني، حيث أن التقنية تصبح حكرا على البعض دون البعض الآخر حتى داخل المجتمع الواحد.

- تفاقم الانغلاق التكنولوجي والتقوقع حول الذات حفاظا على سيادة الأوضاع في صورتها الاستاتيكية وخشية التغيير الذي قد يلحق بهذه المجتمعات نتيجة التكنولوجيا.

ب- معوقات اقتصادية:

- إشكالية توطين التكنولوجيا بسبب ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات، حيث أن مراجعة التحديات التي تفرضها التقنيات الجديدة في مجال النمو الاقتصادي في مجتمع المعرفة، يمكن ملاحظة النقاط التالية:

- ابتكار نواتج وسلع وطرائف إنتاج جديدة وزوال أخرى.

- تعديل كبير في نوعية وأسعار السلع وجودتها، الأمر الذي أفقد الصناعات التقليدية القدرة على المنافسة.

- تعديلات جذرية على البرامج التعليمية ودورها وطبيعة شهاداتها.

- تعديلات جوهرية في نظام الإدارة واللامركزية الإدارية نتيجة للتطورات الحاصلة في نظم معالجة المعلومات والاتصالات الأمر الذي يسمح بالانتقال للحكومة الإلكترونية.

- تغييرات واسعة ومتسارعة في هيكلية العمالة ونوع وعدد فرص العمل المتاحة.

- الطلب المتزايد على معارف جديدة في شهادات تخرج العاملين.

- بروز فرص عمل جديدة لم تكن متاحة ضمن الاقتصاد الكلاسيكي خصوصا على مستوى الخدمات بمختلف أنواعها.

- تعديلات جذرية على هيكليات مختلف قطاعات الإنتاج وفي الدخل القومي والفردي.

- خفض عدد وظائف القطاع العام على حساب تنامي فرص العمل في القطاع الخاص.

- حدوث منافسة واسعة لمختلف السلع والخدمات والصناعات في السوق المحلية والعالمية. - تغيرات عميقة على مستوى عمل الإدارة وفي الأعمال المكتبية المتوافقة معها.

- تسارع نمو تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الدول الغنية لأجل سد الحاجات المتزايدة لهذه التقنيات.

- تزايد عمليات الإبداع والابتكار في مجالات المعرفة والثقافة.

- الانتقال من نقل المعرفة إلى ابتكار المعرفة وزيادة قدرة الدول لاسيما النامية على ذلك وعلى تلبية الطلب من الابتكارات الجديدة.

- الانتشار الواسع للشركات الصغيرة وشركات العائلة، حيث بإمكان كل رب عائلة أن يصبح رب عمل من منزله.

ج- معوقات سياسية:

- الصعوبات المتعلقة بوضع السياسات المتعلقة بالتنمية المعلوماتية.

- الانحياز الفاضح للمنظمات الدولية إلى صف الدول الكبرى على حساب الدول النامية والتي تعاني من الفجوة المعرفية.

- سيطرة السلطة في بعض المجتمعات على مؤسسات البحث العلمي حيث يؤدي ذلك لإخضاعها لأغراضها الخاصة.

- عدم تفتح هذه الأنظمة السياسية مما يؤدي إلى فشل كل محاولا الإبداع الجاد ويقضي على فرص إنتاج المعرفة.

د- معوقات اجتماعية وثقافية:

- سوء فهم الناس للدين على الرغم من أن الدين يحض ويدعو للعلم والمعرفة. إلا أنه قد يصطدم ببعض التأويلات المتطرفة التي أضرت بالتنمية.

- حاجز اللغة خصوصا لدى عدة مجتمعات التي تستخدم اللغة العربية وتنطق بها، حيث تواجه هذه اللغة تحديات عدة حيث أن الحاجة إلى المعرفة التامة تتطلب اللغات الأجنبية كنافذة يمكن أن يطل من خلالها المجتمع على الثقافات العالمية جنبا إلى جنب مع اللغة العربية.

- نظام الدراسات العليا الجامعية الذي يعاني من اختلالات تؤثر سلبا على مخرجاته بما فيها تشكيل مجتمع المعرفة.

- قصور الرؤية المستقبلية للباحثين وانشغالهم بالأمور المعاشية.

- غياب الإمكانيات والأجهزة المساعدة في البحث.

- عدم مسايرة البحوث الجامعية للتطورات النشطة في جميع مجالات الحياة العلمية والعملية والإبداع.

IV المحاضرة الرابعة: التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة

يلعب التعليم العالي دورا محوريا في تهيئة الأفراد للتكيف مع التطورات الحاصلة في المجالات العلمية والمهنية المختلفة وقد تنبأت مفوضية مجتمع التعليم في اجتماعها سنة 2002 بأن الدول التي سوف تحقق نجاحا في القرن الواحد والعشرين هي الدول التي تمتلك أفراد متمكنين ومهرة يستطيعون التكيف مع المستجدات الدائمة؛ وعليه يجب يحتل موضوع التعليم الأولوية بالاهتمام، وذلك يعود لانتقال المجتمع إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة مجتمع المعرفة والذي بدوره يحتاج إلى قوى عاملة متمكنة وفاعلة وذات مهارة عالية، فمجتمع المعرفة يقوم أساسا على طاقة العقل (التفكير والتعلم والابتكار) وهو ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية لدور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة.

التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة

آ. التعليم العالي ودوره في بناء مجتمع المعرفة

التعليم العالي أو التعليم الجامعي هو مرحلة عليا من التعليم تدرس في الجامعات، يختلف التعليم العالي عن التعليم المدرسي؛ حيث يدرس الطالب في التعليم العالي مجالا متخصصا يؤهله للعمل في أحد ميادين العمل بعد أن ينال إحدى الشهادات (الليسانس، الماجستير، الدكتوراه) في تخصص معين أثناء دراسته الجامعية.

ويعرف التعليم العالي أيضا على أنه مجموع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات عمومية وخاصة ومراكز بحث، إلى جانب الفاعلين في الإدارة وهيئة التدريس والباحثين الأكاديميين.

ب. أهمية جودة التعليم العالي

تعد الجودة في التعليم العالي إحدى وسائل تحسين وتطوير نوعية التعليم والنهوض بمستواه في عصر العولمة الذي يمكن وصفه بأنه عصر الجودة، فلم تعد الجودة حلما تسعى إليه المؤسسات التعليمية أو ترفا فكريا لها الحق في أخذه أو تركه، بل أصبحت ضرورة ملحة تمليها التغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي في جميع أنحاء العالم ومتطلبات الحياة المعاصرة. إن أهمية جودة التعليم العالي تظهر من خلال ما يمكن أن يحققه من فوائد عند تطبيقه لمعايير ضمان الجودة، ومن أبرزها:

التطوير المستمر لرسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها: إذ إن تطبيق معايير ضمان الجودة سيدفع مؤسسات التعليم العالي إلى مراجعة دائمة لرسالتها وأهدافها مما يجعلها تواكب المتغيرات السريعة والمتلاحقة التي تفرضها العولمة واقتصاديات المعرفة، كما يجعلها تلبي متطلبات التنمية الشاملة، خاصة أن معايير ضمان الجودة ال تقف عند سقف معين بل هي دائمة التطور مما يجعل مؤسسات التعليم تلاحق هذا التطور وتسعى لتحقيق مستوياته.

الاستثمار الأمثل للموارد المالية والبشرية: إذ إن مؤسسات التعليم العالي تعاني من هدر الطاقات البشرية، كما أن مواردها المالية إما أن تكون عاجزة عن تحقيق متطلباتها وتنفيذ برامجها أو أنها تستنزف في مجالات ال تخدم العملية التعليمية بصفة مباشرة، ولذا فإن تطبيق معايير ضمان الجودة يحقق الأسلوب الأفضل لاستخدام الموارد المالية والبشرية بصورة صحيحة.

تحقيق الدور المجتمعي لمؤسسات التعليم العالي: إذ إن رسالة المؤسسات لا تقف عند الغايات التعليمية فقط بل تتجاوز ذلك إلى محيطها الأوسع وهو الدور المجتمعي والإنساني، والشك أن جودة التعليم ستؤثر بصفة مباشرة في المجتمع من خلال مخرجاتها)الطلبة)، الذين يعدون مدخلات لعمليات وأدوار أخرى مثل القيام بالأبحاث العلمية، وتقديم الاستشارات العملية، ومساعدة متخذي القرار، والمساهمة في اقتراح حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التكنولوجية والصناعية وغيرها، التي من شأنها أن تحد من تأثيرات محركات التغيير العالمية.

تطوير مهارات العاملين في مجال التعليم العالي: إذ إن معايير ضمان الجودة تشترط على العاملين في المؤسسات التعليمي مستويات عالية من الكفاءة المهنية، وتدريب مستمر، واستخدام أمثل الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتوفر مهارات قيادية، مما ينعكس على أداء وإنتاجية العمل ويسهم في تطوير التنمية بأبعادها المختلفة.

ب. دور الجامعة في ظل مجتمع المعرفة

- أضاف مجتمع المعرفة للجامعات أدوارا جديدة تتمثل في التدريب، والإبداع والابتكار، وتوطين وتطوير التكنولوجيا، وكذلك العمل كحاضنات للتقنية والتي تتطلب تحقيق التميز المعرفي والإنتاج الإبداعي في مجال التكنولوجيا.
- تستطيع الجامعات تحقيق التكامل بين التعليم والتدريب والاسهام في تقليل الفجوة المعرفية الداخلية ومحو الأمية التقنية، وتدعيم بيئات مناسبة لقيام مجتمع المعرفة، بالإضافة إلى دور الجامعات كبيئات معرفية وحاضنات للتفكير العلمي المبدع والمؤثر في الحياة الإنسانية.
- تتولى الجامعات مسؤولية كبيرة في إنتاج المعرفة وتنظيمها ونشرها، سواء عن طريق نشر البحوث العلمية والكتب الجامعية أو الإنتاج العلمي عبر الوسائط الإلكترونية، كما تسيم مواقع الجامعات والخدمات التي تقدمها على شبكة الإنترنت دورا بارزا في التعريف بالحركة العلمية والتطور المعرفي للمجتمعات والمؤسسات التي تعّبر عنها.
- تنمية الشخصية المتكاملة لمطالب مع توجيه الاهتمام الخاص بذوي القدرات العلمية العليا، مثل تنمية الإبداع والنقد والتحليل والتقويم حتى يستطيع خريجوها أن يتعاملوا بإيجابية مع مستحدثات عصر المعرفة الذي لا يعترف إلا بمجتمعات المبدعين والعلماء والمثقفين.
- التفاعل الحسي والمعايشة مع المجتمع والبيئة بمعناها العصري، فالمجتمع يغذي الجامعة بقضاياه ومشكلاته والجامعة تقدم لو خلاصة أفكارها وتجاربها ونظرياتها العلمية
- دور الجامعة في امتداد نشاطها العلمي والثقافي خارج كلياتها وذلك من خلال تزويد الجماهير بالمعرفة المتجددة والخبرة التي تساعد في تكوين مواطن واع مستنير.

ت. وظيفة التعليم العالي في ظل مجتمع المعرفة

يلعب التعليم العالي دور استراتيجي في بناء مجتمع المعرفة وذلك من خلال بعدين رئيسيين؛ يتمثل أولهما في: الدور الحيوي في بناء مجتمع المعرفة، وثانيهما: توليد المعرفة وتراكمها بشكل دائم ومستمر، كما أنه يتحدد للتعليم العالي وظائف عديدة ومهمة تسهم بشكل فعال في بناء المعرفة والعمل على تطويرها ودفع عجلة التقدم للمجتمعات، ويمكن تعدادها كالآتي:

- تعزيز الروح النقدي والتحليلي؛
- تعزيز الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- تحقيق التميز الأكاديمي؛
- توفير بيئة ملائمة للتعلم؛

- تحفيز البحث العلمي؛
- تطوير المهارات والكفاءات؛
- نقل المعرفة؛
- تعزيز روح الابتكار والمقاولاتية؛
- تبادل الخبرات والتجارب الدولية الرائدة.

ث. ركائز فعالية الجامعة في ظل التوجه نحو مجتمع المعرفة

إن تحقق وجود جامعة فاعلة وفعالة في المجتمع في إطار التوجه نحو مجتمع معرفي بامتياز يشترط تخطيطا شاملا وتصميما استراتيجيا يركز بالدرجة الأولى على تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق طموحاته والعمل على بلوغ تطلعاته للتطوير والتطور في مجالات التعليم والبحث والخدمة الاجتماعية، من أجل ذلك يجب توفر مجموعة الركائز الأساسية التي من شأنها المساهمة في بناء جامعة فاعلة تتماشى ومتطلبات مجتمع المعرفة؛ نذكر أهمها فيما يلي:

- تحديد رؤية ورسالة للجامعة تتناسب ومتطلبات مجتمع المعرفة؛
- تصميم برامج تعليمية تتسم بالتحديث والمرونة؛
- توجيه الأبحاث العلمية الجامعية لدراسة المواضيع الحديثة في المجتمع؛
- الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة لتحسين عمليات التعلم وتعزيز التواصل والتفاعل والابتكار؛
- بناء شراكات مستدامة مع مجتمع العمل؛
- تعزيز ثقافة الابتكار والمقاولاتية؛
- تعزيز الاندماج الاجتماعي والثقافي؛
- تطوير المهارات الإدارية والقيادية؛
- اعتماد أنظمة للتقييم وضمان الجودة في مؤسسات العليم العالي.

٧ المحاضرة الخامسة: البحث العلمي وجودة التعليم العالي

تزايد الاهتمام بالبحث العلمي نتيجة لحتمية مطلب تحقيق التقدم والنمو؛ فاعتمدت المجتمعات على الأساليب العلمية لإيجاد الحلول لمختلف مشكلاتها؛ فكان نتيجة لذلك انتشار مراكز البحث العلمي، وتزايد اهتمام المؤسسات العلمية بجودة البحث العلمي. بحيث يتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ودقيقة ومنظمة واستخدام ادوات ووسائل علمية دقيقة ومنظمة، وبذلك يعتبر البحث العلمي أسلوب ومنهج محوري يُعتمد للوصول إلى الحقائق العلمية ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية.

حيث تعد الجامعة المكان الأمثل للبحث العلمي، لما توفره من تعليم عالي، تترجم موارده في رسائل ماجستير ودكتوراه، أبحاث علمية، توفير المخابر العلمية، والمجلات العلمية الوطنية والدولية. وعليه ينظر للجامعة على أنها بيئة بحثية بامتياز تسهم بشكل فعال في التعليم والبحث والتدريب، ودعم البحث، من حيث توفير المستلزمات والإشراف على الدراسات العلمية المنجزة في إطارها وتحقيق الجودة العالية للبحث العلمي.

فالجودة هي الشيء الجيد والمنجز وفق متطلبات ومعايير ومواصفات معينة، بحيث أنها تمنح للمنتج/السلعة/ الخدمة القدرة على الوفاء باحتياجات محددة تجعله في مرتبة الامتياز. في حين يعتبر البحث العلمي الجهد العلمي والفكري المنظم وفق منهجية محددة، ويكون الغرض منه الوصول إلى المعرفة عن طريق كشف الحقائق واستخلاص المبادئ والقوانين والنظريات العلمية.

آ. تعريف البحث العلمي:

يعرف البحث العلمي بأنه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، لأجل تقصي الحقائق المتعلقة بمسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث، وذلك للوصول إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث".

كما يعرف البحث العلمي بأنه: "مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر".

وقد عرف "فان دالين" البحث العلمي بأنه: "المحاولة الدقيقة الناقدة للوصول إلى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره ."

ب. خصائص البحث العلمي:

عملية منظمة: للسعي وراء الحقيقة أو إيجاد حلول لمشكلة علمية أواجتماعية أوعملية، عبر تبني منهج منظم مدروس هو أسلوب البحث العلمي.

عملية منطقية: يأخذ الباحث على عاتقه التقدم في حل المشكلة بحقائق وخطوات متتابعة متناغمة عبر منهج استقرائي واستنتاجي.

عملية واقعية تجريبية: لأن البحث العلمي ينبع من الواقع وينتهي به من حيث ملاحظاته وعمليات تنفيذه وتطبيق نتائجه.

عملية موثوقة: ويقصد به التحقق من موثوقية وصحة نتائج البحث وعدم نقصها وتجنب اعتمادها على ببيانات لا تخدم المشكلة البحثية، بالإضافة على تحقق شرط توفر معلومات وبيانات كافية نوعا وكما.

عملية موجهة لتحديث أو تعديل أو إثراء المعرفة الإنسانية.

عملية موضوعية وجادة: وهذه الخاصية تعني أن يكون الباحث ملتزماً بالمقاييس العلمية الدقيقة؛ حيث يعمل على وضع كل الحقائق والأدلة التي تدعم وتقوي وجهة نظره، ويذكر الحقائق التي قد تتعارض مع حقائقه وتصوراته، على أن تكون النتيجة التي توصل إليها منطقية، وأن يعترف بالنتائج التي استخلصها حتى لو خالفت رأيه الذي بنى عليه بحثه.

الانفتاح الفكري: وتتطلب من الباحث أن يحاول معرفة الحقيقة دون أن يخلط بين أفكاره والتزاماته ومعتقداته، وأن لا يكون متزمتا في طرح رؤية من منطلق تفكيره الخاص.

ب. أنواع البحث العلمي:

يتدرج البحث العلمي حسب طبيعته، وأسلوب القيام به، ومنهاج أدائه، وطريقة طرحه، ووسيلة معالجته، وكيفية تمويله. ويمكن إجمال أنواع البحث العلمي في التالي:

البحث العلمي البحت: الذي يعالج قضايا علمية أصولية، ويتبحر في فلسفة الأشياء وخواصها، والتفكر في الأسباب، وإثراء المعرفة والعلوم، وابتكار التكنولوجيا الجديدة؛ مما تشتهر به كليات مثل: العلوم في الفيزياء والكيمياء والأحياء ...الخ.

البحث العلمي التطبيقي: يعنى بقضايا نقل التكنولوجيا وتوطينها، وإنتاج التقانات المفيدة والعملية، ومما يعالج المشاكل الواقعية الصناعية والأدائية؛ مما تفتخر به كليات مثل: الهندسة والعلوم الطبية والزراعة والبيطرة والإنتاج الحيواني والبيئة.

البحث العلمي الميداني: لخدمة إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والثقافية والمسوحات الصناعية والفضائية؛ مما يلازم كليات مثل: الاقتصاد والتجارة والعلوم الإنسانية والآداب والاجتماع.

البحث العلمي الافتراضي: للاستقراء والاستنباط والاستدلال والمثال المبتكر؛ مما يتداول في كليات مثل: الحاسوب والعلوم الرياضية وعلوم الفضاء والفنون الجميلة والتصميم الإيضاحي والعمارة.

عدم إصدار أحكام نهائية متسرعة: من أهم خصائص البحث العلمي ألا يتسرع الباحث في إصدار الأحكام، والتي في النهاية يجب أن تكون مستندة إلى براهين وحجج، وأن يعمل على إثبات نظريته التي بنى بحثه عليها.

ت. مواصفات وشروط البحث العلمي الجيد:

تعد الرسائل والبحوث الجامعية في صميم البحث العلمي إذا ما تفاعلت نتائج البحث والمعلومات العلمية المتوصل إليها وتتوافق مع جهود البحث الأساسي والتطبيقي التي تقوم عليها المخابر العلمية، بحيث يمكن لها أن تقدم خدمات هائلة على جميع الأصعدة وكل المجالات. ثم إن إجراء الأبحاث العلمية من مذكرات ماستر، ماجستير وأطروحات دكتوراه، يساعد على توفير التعليم الجامع والنهوض بالبحث العلمي وخدمة المجتمع بصورة تكاملية لتحقيق وجودة البحث العلمي، متطلبات التنمية ولتقوم الرسائل الجامعية بالدور الفعال المنوط بها، يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- اختيار مواضيع البحوث والدراسات العلمية ذات الأولوية بتحقيق التنمية والتنمية المستدامة؛
- أن يكون موضوع البحث قابلا للقياس حيث يجب أن يكون موضوع البحث في الاستطاعة بحيث لا يستطيع الباحث الخوض في موضوع يحول بينه وبين عدم إمكانية إتمامه، فإذا لم يكن هذا البحث متماشيا مع قدرات الباحث وميوله، ينجم عنه عدم تحقيق النتيجة.
- أن يكون موضوع البحث محددا تحديدا واضحا، وعنوانا دقيقا يعكس ما يحتويه البحث؛ والتحديد هنا يشمل الدقة، الحصر، الاختصار والموضوعية.
- تكون مشكلة الدراسة محددة بدقة؛
- اختيار تقنية جمع البيانات والمعلومات المناسبة المتصلة بمشكلة البحث وتحليلها واستخلاص نتائجها؛
- البناء المنهجي السليم للوصول للنتائج بشكل دقيق وسليم؛
- وضع معايير علمية ومنهجية أكثر دقة وصرامة لقبول مشاريع البحوث العلمية، ومتابعة انجازها.

• توجيه الرسائل والبحوث العلمية بما يتفق ومتطلبات التنمية في المجالات المختلفة.
• الإفصاح عن مصادر المعلومات ومراعاة الدقة في كتابة الهوامش بحيث يمكن التعرف على المصدر والتوصل إليه.
• أن يكون البحث العلمي جديدا فعلى الباحث اختيار موضوع جديد لم يتطرق له أو أن يكون معالجته من زاوية لم يتطرق لها من قبل.
• تفادي السرقات العلمية plagiat وهي مصطلح يطلق على الشخص الذي يقوم بانتحال معلومات أو أفكار الآخرين دون الإشارة إليهم في المراجع، وعدم احترام الأمانة العلمية؛ فهي اعتداء على الأعمال الفكرية والعلمية باستخدام أفكار وأعمال آخرين.
• الإسهام والإضافة إلى المعرفة والتأكيد على الابتكار عند كتابة البحوث والرسائل.

ث. معايير الجودة في البحث العلمي

يخضع البحث العلمي للعديد من المعايير الأساسية، ومن أهمها ما يأتي:
• ثقافة الجودة: يعاني عدد كبير من الباحثين من عدم إدراكهم لمعنى جودة البحث، نظراً لافتقار الجامعات للمواد التي تدرس أهمية جودة البحث، الأمر الذي يقلل من انتشار ثقافة جودة البحث بين الباحثين.
• التمويل الكافي: يحتاج البحث العلمي إلى تكلفة كافية تُدفع للباحث ومساعديه، كما أن الأدوات التي يستخدمها الباحث في الدراسة قد تكلف مبالغ مالية كبيرة، ولكي يكون البحث ناجحاً يجب توفير جميع متطلبات البحث.
• تأمين أدوات البحث: على الباحث تأمين وإعداد كافة الأدوات المتعلقة ببحثه، ومعرفة كيفية استخدامها، إذ إنتقص أدوات البحث قد يؤدي إلى انخفاض جودة البحث.
• تشجيع الباحثين: عندما يقوم الباحث بإنجاز بحث رائع يطابق معايير الجودة، ويتلقى الدعم الكبير ممن حوله عن طريق نشر بحثه، والإشارة إليه في الصحف والمجلات فإن ذلك يشكل حافزاً للباحث لإعداد بحوث علمية جديدة، ومفيدة.
• تجهيز مراكز للبحوث: على الجامعات تجهيز مراكز مخصصة للبحوث، والتي تساعد الباحث على إعداد بحثه بطريقة مميزة وفريدة.
• تنفيذ المشاريع الناجحة: يجب أن تقوم الجامعات بتوفير شركات تتبنى تنفيذ المشاريع العلمية المتميزة والفريدة، نظراً لعجز عدد كبير من الباحثين عن توفير المبالغ المادية لتنفيذ أبحاثهم على أرض الواقع.

ج. معوقات وأسباب افتقاد البحوث العلمية لمعيار الجودة:

إن أهم المعوقات والأسباب التي تحول دون توظيف البحث العلمي للجودة كثيرة ومتعددة لعل أهمها:
1. القصور في التخطيط الفعال والتحديد الجيد والدقيق لأهداف البحث العلمي
2. ضعف التمويل المالي، حيث يعاني البحث العلمي في جامعاتنا من ضعف التمويل الكافي، مقارنة بالدول المتقدمة، لتحفيز قيمة البحث العلمي وإدراك أهميته في التقدم؛
3. وجود فجوة بين هيئات البحث والبيئة المحيطة، وهو غياب التنسيق الوظيفي بين البحث العلمي وباقي الهيئات والمؤسسات داخل المجتمع فيبقى حبيس المكتبات والمخابر، وبالتالي لا يساهم بشكل فعال في حل مشكلة، أو تحقيق نتائج ملموسة.
4. ضعف المكانة الاجتماعية للباحثين وعدم إيلاء أهمية لهم، مما يؤدي إلى انخفاض البيئة البحثية المساعدة على البحث العلمي؛
5. عدم ربط نتائج البحث بالتنمية في مختلف المجالات، فرغم أهميتها لم تستغل في الواقع العملي، كما أن مشكل النشر بات يؤرق الباحثين، وعليه فلن تجد البحوث العلمية طريقها للتطبيق؛
6. ضعف الدافعية الذاتية لدى الباحث والتي تتأثر بعوامل مجتمعية وإدارية واقتصادية وثقافية، تتشابك كلها في خلق مناخ خانق يقتل ملكات الإبداع لدى الباحثين.
7. عدم تثمين نتائج البحث؛ وعدم تسويقها للجهات المعنية التي تعمل على استخدامها والاستثمار فيها بما يفيد تنمية المجتمع.

وعليه نجد أن الأمل الوحيد لأي مجتمع يريد أن يلحق بركب التقدم، يكمن في جودة نظام التعليم والتعليم العالي على وجه الخصوص، بما يسهم في إمداد المجتمع بالمعرفة والوسائل اللازمة لمواكبة التقدم العلمي. والبحث العلمي يعتبر الحصن المنيع الذي يحمي المجتمع من التدهور وهو الذي يدفع به نحو

التقدم وكذلك التطور والازدهار.

قائمة المراجع

[1] إيهاب خليفة (2019)، مجتمع ما بعد المعلومات، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع

[10] فاطمة عبد المنعم محمد معوض (2021)، التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة: إدارة مدن المعرفة بالمملكة العربية السعودية أنموذجا، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، المجلد(94)، المملكة العربية السعودية: جامعة سوهاج، الصفحات 1211-1242.

[11] مايكل هيل (2004)، أثر المعلومات في المجتمع: دراسة لطبيعتها وقيمها واستعمالها، أبو ظبي: مركز الإمرات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

[2] بورقعة سمية وعثماني مباركة (2018)، التعليم العالي ودوره في بناء مجتمع المعرفة، المجلة

[3] الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد (1)، العدد (4)، جامعة جيجل، الصفحات 168-184

[4] داود خليفة (2021)، مجتمع المعرفة في العالم العربي: الرهانات والتحديات، مجلة مقاربات فلسفية، المجلد(8)1، الجزائر.

[5] ربيحة نبار(2021/2022)، مطبوعة: مجتمع المعرفة، الجزائر: جامعة حمة لخضر -الوادي

[6] سورية ديش (2016)، حودة البحث العلمي، المؤتمر العلمي الموسوم بـ: نحو بناء استراتيجية تحويل الطالب إلى باحث، المنعقد بتاريخ 8نوفمبر2016، مصر: جامعة بني سويف.

[7] الطاهر غراز وبدرة العمراني(2022)، ظهور مجتمع المعرفة في ظل تبني الجودة بالتعليم العالي عرض تحليلي، مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية، المجلد(2)، العدد(1)، الصفحات 67-94.

[8] عبد الحسن الحسيني (2008)، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة- قراءة في تجارب الدول العربية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

[9] عيسى العسافين (2000)، مجتمع المعلومات، الجمهورية العربية السورية: الجامعة الافتراضية السورية.

مراجع الأنترنيت

[12] أكاديمية BTS (2020)، ماهي معايير الجودة في البحث العلمي؟، تاريخ الزيارة 3/11/2024، https://www.bts-academy.com/blog_det.php